

ملاحظات الرئيس في مناقشة الخطة
بما يحقق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني
يناير ١٩٦١

يناير .. في مناقشة الخطة يناير ١٩٦١

لإقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني يجب تعبئة الموارد الطبيعية للدولة، وكذلك القوى البشرية؛ من أجل تحقيق أهداف (التطور القومي).

- التطور الموجه حسب الخطة الموضوعة - خطة السنوات الخمس - لا يهدف فقط الى رفع مستوى المعيشة أو زيادة الدخل القومي، ولكن يجب أن يؤمن أساس اقتصادي واجتماعي يقوم على الحرية والديمقراطية.

الحرية السياسية لا يمكن أن توجد الا بالحرر الاجتماعي والاقتصادي.

- وإن إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني، لا تتطلب فقط زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي، ولكن تتطلب العدالة في التوزيع؛ فلا تقتصر النتائج على منفعة عدد قليل من الناس، أو توجه الخطة لفائدة عدد قليل من الناس أو الأرباح الخاصة، بل يجب أن توجه لصالح المجتمع ككل.

- وعلى هذا الأساس فإن الأجهزة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، التي ورثناها من عهد الاستعمار والاقطاع وسيطرة رأس المال وسيطرة طبقة قليلة؛ هذه الأجهزة كلها يجب اعادة النظر فيها، وتحديد الدور الذي تقوم به في سياستنا الخاصة بالتنمية القومية.

فاذا اتضح أن هذه المؤسسات والأجهزة لا تحقق الأهداف الاجتماعية التي نسعى الى تحقيقها، فليس هناك من حل الا؛ إما تحويلها الى أجهزة تحقق الأهداف، أو استبدالها بمؤسسات جديدة تنمشى مع الأهداف التي نسعى إليها.

يناير ١٩٦١

لبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني
بمقتضى خطة البلاد الخمسية للدراسات
وتطوير القوى البشرية من أجل
تحقيق أهداف (الخطة الخمسية)
- الخطة الخمسية الخمس -
لبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني
الذي يهدف الى رفع مستوى المعيشة
والتقدم الاقتصادي والاجتماعي
والسياسي، ولكن يجب أن يؤمن
أساس اقتصادي واجتماعي يقوم على
الحرية والديمقراطية.
الحرية السياسية لا يمكن أن توجد الا بالحرر
اجتماعي والاقتصادي.
وإن إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني، لا
تتطلب فقط زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي، ولكن
تتطلب العدالة في التوزيع؛ فلا تقتصر النتائج على
منفعة عدد قليل من الناس، أو توجه الخطة لفائدة
عدد قليل من الناس أو الأرباح الخاصة، بل يجب أن
توجه لصالح المجتمع ككل.
على هذا الأساس فإن الأجهزة الاجتماعية والاقتصادية
القائمة، التي ورثناها من عهد الاستعمار والاقطاع وسيطرة
رأس المال وسيطرة طبقة قليلة؛ هذه الأجهزة كلها
يجب اعادة النظر فيها، وتحديد الدور الذي تقوم به في
سياستنا الخاصة بالتنمية القومية.
فاذا اتضح أن هذه المؤسسات والأجهزة لا تحقق
الأهداف الاجتماعية التي نسعى الى تحقيقها، فليس
هناك من حل الا؛ إما تحويلها الى أجهزة تحقق
الأهداف، أو استبدالها بمؤسسات جديدة تنمشى مع
الأهداف التي نسعى إليها.

التي ورثناها من عهد الاستعمار
والاقطاع وسيطرة رأس المال
وسيطرة طبقة قليلة؛ هذه
الأجهزة كلها يجب اعادة
النظر فيها، وتحديد الدور
الذي تقوم به في سياستنا
الخاصة بالتنمية القومية.
فاذا اتضح أن هذه المؤسسات
والأجهزة لا تحقق الأهداف
الاجتماعية التي نسعى الى
تحقيقها، فليس هناك من حل
الا؛ إما تحويلها الى أجهزة
تحقق الأهداف، أو استبدالها
بمؤسسات جديدة تنمشى مع
الأهداف التي نسعى إليها.

- وتقع مسئولية اقامة مؤسسات وأجهزة جديدة على عاتق الدولة؛ كجهاز ينوب عن المجتمع كمجموع.

- الدولة تحدد استثماراتها، وتسير في تنفيذ القطاع الخاص بها.

وفي نفس الوقت، مسئولية الدولة أيضا أن توجه وتنظم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص؛ بما يكفل تنسيق التنمية في كل القطاعات، واستخدام كل المصادر المتوفرة.

- يجب أن تكون سياسة الدولة قائمة على؛ حماية مصالح لقطاعات الضعيفة في المجتمع من القطاعات القوية.

وفي نفس الوقت اعطاء كل المساعدات لهذه القطاعات لضعيفة؛ لتكون آمنة من استغلال القطاعات القوية أو السيطرة عليها..

حماية المستهلك.

حماية الساكن.

حماية الفرد من قوة رأس المال ودكتاتورية رأس المال.

- ولتحقيق المجتمع الاشتراكي التعاوني؛ لأبد من زيادة الانتاج على أساس علمي، وفي نفس الوقت لأبد من توزيع عادل للدخل والثروة.

- ومن الواضح أن تنظيم التنمية والانتاج له علاقة كبرى بتوزيع الدخل، وكذلك المزايا التي تحصل عليها القطاعات المختلفة في المجتمع.

الهدف الأساسي في الخطة هو خلق الأحوال التي تمكن من رفع مستوى المعيشة؛ بزيادة الانتاج.

وفي نفس الوقت اعطاء كل مواطن فرصة متكافئة للعمل، ولزيادة مستوى معيشته. وفي نفس الوقت اعطاء كل مواطن فرصة متكافئة في الخدمات.

- التأكيد على زيادة الانتاج وعلى العمل (أي زيادة عدد العمال)، وكذلك المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛ من أهداف الخطة الأساسية.

- وكذلك التأكيد على أن يتجه النشاط الاقتصادي لمصلحة الطبقات التي لم تجد الفرصة في الماضي؛ وبذلك يقل تجميع الدخل في أيدي قليلة، ويقل تجميع الثروات في أيدي قليلة، وتقل القوة الاقتصادية التي تتجمع في أيدي قليلة.

الوضع في المنظمات والقطاع
كل المصادر المتوفرة .
- يجب ان تكون سياسة الدولة قائمة على توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص؛ بما يكفل تنسيق التنمية في كل القطاعات، واستخدام كل المصادر المتوفرة.
- يجب ان تكون سياسة الدولة قائمة على؛ حماية مصالح لقطاعات الضعيفة في المجتمع من القطاعات القوية.
- ويجب ان تكون سياسة الدولة قائمة على؛ حماية المستهلك.
- ويجب ان تكون سياسة الدولة قائمة على؛ حماية الساكن.
- ويجب ان تكون سياسة الدولة قائمة على؛ حماية الفرد من قوة رأس المال ودكتاتورية رأس المال.

الهدف الأساسي في الخطة هو خلق الأحوال التي تمكن من رفع مستوى المعيشة؛ بزيادة الانتاج على أساس علمي، وفي نفس الوقت لأبد من توزيع عادل للدخل والثروة.
ومن الواضح أن تنظيم التنمية والانتاج له علاقة كبرى بتوزيع الدخل، وكذلك المزايا التي تحصل عليها القطاعات المختلفة في المجتمع.
الهدف الأساسي في الخطة هو خلق الأحوال التي تمكن من رفع مستوى المعيشة؛ بزيادة الانتاج.
وفي نفس الوقت اعطاء كل مواطن فرصة متكافئة للعمل، ولزيادة مستوى معيشته. وفي نفس الوقت اعطاء كل مواطن فرصة متكافئة في الخدمات.
التأكيد على زيادة الانتاج وعلى العمل (أي زيادة عدد العمال)، وكذلك المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛ من أهداف الخطة الأساسية.
وكذلك التأكيد على أن يتجه النشاط الاقتصادي لمصلحة الطبقات التي لم تجد الفرصة في الماضي؛ وبذلك يقل تجميع الدخل في أيدي قليلة، ويقل تجميع الثروات في أيدي قليلة، وتقل القوة الاقتصادية التي تتجمع في أيدي قليلة.

ويزيد عدد الحاصلين على الدخول الجديدة والثروات الجديدة، ولا تتمكن قلة من السيطرة على الدولة لصالحها.

والمجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني الذي تسعى إليه لا يعنى أن يكون كل النشاط الاقتصادي مقتصرًا على الدولة، بل إن الاستثمار الخاص له دور هام في التنمية القومية.

وهذا قائم على أساس أن القطاع الخاص يقبل أنظمة الدولة، ويعمل بها؛ لا احتكار - لا استغلال - لا إفساد، ويقبل العمل في حدود الخطة ولتحقيق أهدافها، متعاونًا مع القطاع العام من أجل المنفعة العامة للمجتمع.

وعند الكلام على القطاع الخاص، يجب أن لا نضع في اعتبارنا فقط المؤسسات الكبرى، بل نضع أساسًا في اعتبارنا ملايين الفلاحين، التجار، الصناعات الصغيرة والحرف؛ فإن هذه المجموعة تمثل الجزء الكبير من القطاع الخاص.

المجتمع الاشتراكي التعاوني يحتاج لتحقيقه إلى الاهتمام بالمنتج الصغير والاقتصاد الضعيف؛ وهذا يحتاج إلى التوسع في القطاعات التعاونية؛ وعلى الخصوص بالنسبة للزراعة، الصناعات الصغيرة والحرفية، التجارة والتوزيع، وميادين متعددة من الخدمات الاجتماعية.

إن التنظيمات التعاونية لها فائدة تجميع مزايا الدافع الفردي، وفي نفس الوقت التحرر من الاستغلال، وأيضًا تحويل الاقتصاد الضعيف إلى اقتصاد قوى، وأيضًا حل مشاكل الإدارة والتنظيم؛ الأمر الذي يساعد على النمو الاقتصادي.

فمع وجود القطاع العام والقطاع الخاص؛ فإن التنظيمات التعاونية تشكل الأساس للمجتمع التعاوني. جميع الاستثمارات؛ سواء كانت عامة حكومية أو خاصة، يجب أن تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة للمجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية؛ أي يجب أن تتجه لتحقيق الأهداف التي أقرتها الدولة.

دور القطاع العام دور قيادي في التنمية الاقتصادية، والأمر الطبيعي إذا أردنا أن نسرّع في التنمية، أن

والمجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني الذي تسعى إليه لا يعنى أن يكون كل النشاط الاقتصادي مقتصرًا على الدولة، بل إن الاستثمار الخاص له دور هام في التنمية القومية. وهذا قائم على أساس أن القطاع الخاص يقبل أنظمة الدولة، ويعمل بها؛ لا احتكار - لا استغلال - لا إفساد، ويقبل العمل في حدود الخطة ولتحقيق أهدافها، متعاونًا مع القطاع العام من أجل المنفعة العامة للمجتمع. وعند الكلام على القطاع الخاص، يجب أن لا نضع في اعتبارنا فقط المؤسسات الكبرى، بل نضع أساسًا في اعتبارنا ملايين الفلاحين، التجار، الصناعات الصغيرة والحرف؛ فإن هذه المجموعة تمثل الجزء الكبير من القطاع الخاص.

القطاعات الضعيفة والحرفية
التجارة والتوزيع
وميادين متعددة من الخدمات الاجتماعية.

إن التنظيمات التعاونية لها فائدة تجميع مزايا الدافع الفردي، وفي نفس الوقت التحرر من الاستغلال، وأيضًا تحويل الاقتصاد الضعيف إلى اقتصاد قوى، وأيضًا حل مشاكل الإدارة والتنظيم؛ الأمر الذي يساعد على النمو الاقتصادي.

فمع وجود القطاع العام والقطاع الخاص؛ فإن التنظيمات التعاونية تشكل الأساس للمجتمع التعاوني. جميع الاستثمارات؛ سواء كانت عامة حكومية أو خاصة، يجب أن تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة للمجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية؛ أي يجب أن تتجه لتحقيق الأهداف التي أقرتها الدولة.

دور القطاع العام دور قيادي في التنمية الاقتصادية، والأمر الطبيعي إذا أردنا أن نسرّع في التنمية، أن

يتسع القطاع العام؛ لأن مسؤولية الدولة هي تحقيق الأهداف، وهذا يتطلب من الدولة أن تتولى العبء الأكبر؛ لأن التنمية في الوقت الذي تركت فيه للأفراد، لم تكن تحقق بأى حال الأهداف التي نريد تحقيقها في عشر سنوات، في وقت يقل عن خمسين أو ستين عاما. ولذلك بعد أن حددنا هدفنا؛ مضاعفة الدخل في عشر سنوات، فلا بد أن نعرف أن القطاع العام له دور أساسي، وبدونه لن يمكن تنفيذ الهدف.

- في المراحل الأولى للخطة، قد يكون هناك تناقضا بين أهداف الخطة الاقتصادية وأهداف الخطة الاجتماعية.

فإن الهدف الذي ينبغي تحقيق عدالة اجتماعية ومساواة اقتصادية وزيادة فرص العمل؛ قد يتناقض مع مطالب الانتاج.

ويجب دائما الموازنة بين هذه الأهداف.

والتوازن قد يختلف أو يتغير تبعا للاحتياجات والظروف الاقتصادية.

الضيق إذا اردنا ان نضع
في التنمية ان يتبع القطاع
العام فله محتوية الدولة
هو تنمية الاوضاع وهذا
يتطلب من الدولة ان تتولى
الجزء الاكبر - فله التنمية
في المرحلة المتوسطة في الزمان
في تلك المقام يتركز الاوضاع
التي هي متمثلة في عشر سنوات
نودتة يظل في تنمية اوسع
علا وتلك هي ان حياها
صنفا وضاعف الدخل في عشر
سنوات يربو ان يكون
ان القطاع العام له دور اوسع
ويجوز له ان يتولى تنمية الازمان

- في المرحلة المتوسطة في تنمية صالح
تتعلق به اوضاع الزمان
الذي يتغير في اوضاع
الزمن الذي يتغير في اوضاع
فإن الزمان الذي يتغير في اوضاع
رسالة التنمية في تنمية
تتعلق به مطالب التنمية
ويجب دائما الموازنة بين هذه الاوضاع

- من أهداف مجتمعنا؛ إعطاء حق العمل لكل فرد، وتوزيع الثروة القومية بما يتمشى مع الصالح العام للمجتمع. وعلى هذا يجب أن تكون خطتنا الاقتصادية متمشية؛ بحيث لا ينتج عن تنفيذها تركيز الثروة والدخل في أيدي عدد قليل، ولكن نتجه الى توزيع الثروة وتوزيع الدخل على أكبر عدد من المواطنين.

- من المشاكل التي تواجهنا:

- مستويات الانتاج القليل.

- مستويات الدخل القليل.

- البطالة.

- البطالة الموسمية.

- الاعتماد على الدول المتقدمة في استيراد الآلات والخبرة الفنية.

- ضعف الزيادة في الدخل القومي.

- ولمواجهة هذه المشاكل:

والقائد في تنمية الاقتصاد
للإنتاج والظروف الاقتصادية

- ان اوضاعنا في تنمية
للثروة وتوزيع الثروة القومية
بما يتمشى مع الصالح العام للمجتمع
وهذا يتطلب من الدولة ان تتولى
الجزء الاكبر - فله التنمية
في المرحلة المتوسطة في الزمان
في تلك المقام يتركز الاوضاع
التي هي متمثلة في عشر سنوات
نودتة يظل في تنمية اوسع
علا وتلك هي ان حياها
صنفا وضاعف الدخل في عشر
سنوات يربو ان يكون
ان القطاع العام له دور اوسع
ويجوز له ان يتولى تنمية الازمان

- في المرحلة المتوسطة في تنمية صالح
تتعلق به اوضاع الزمان
الذي يتغير في اوضاع
الزمن الذي يتغير في اوضاع
فإن الزمان الذي يتغير في اوضاع
رسالة التنمية في تنمية
تتعلق به مطالب التنمية
ويجب دائما الموازنة بين هذه الاوضاع

- في المرحلة المتوسطة في تنمية صالح
تتعلق به اوضاع الزمان
الذي يتغير في اوضاع
الزمن الذي يتغير في اوضاع
فإن الزمان الذي يتغير في اوضاع
رسالة التنمية في تنمية
تتعلق به مطالب التنمية
ويجب دائما الموازنة بين هذه الاوضاع

د- دواعيه صفة جشاك
ه- مع غاره صلات الدنيا -
هـ - دواعيه صفة جشاك
و- مع غاره صلات الدنيا -
ز- دواعيه صفة جشاك
ح- الزايم - استنار كل
البلاد في الدنيا
استنار القوى البشرية في بلاد
البلد في كل سنة
الصلوات الثمانية
الصلوات الباردة
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا
و- مع غاره صفة جشاك
هـ - مع غاره صفة جشاك
ز- مع غاره صفة جشاك
ح- مع غاره صفة جشاك
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا

التدبير - التعليم - الصحة
و- التعليم - الصحة - الطرق
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا
الزواجر في الدنيا

- أ- يجب زيادة معدلات الاستثمار؛ حتى نسرع في زيادة الدخل والثروة القومية.
- ب- الاهتمام في نفس الوقت بالصناعات الأساسية والصناعات الرئيسية؛ حتى يمكن أن نعتمد على أنفسنا، ولا نعتمد على الدول الأجنبية ولو جزئياً.
- ج- الزراعة: استغلال كل المصادر في الدولة. استخدام القوى البشرية والمصادر المحلية يساعد على سرعة التنمية الاقتصادية. المحصولات الغذائية. المحصولات التجارية.
- الزراعة تحتاج الى تطوير وسائل الري، وكذلك انتاج الأسمدة. ونجاح الزراعة يتوقف على:
- 1- تطبيق أحدث الوسائل الفنية.
 - 2- استخدام القوى البشرية على أوسع مدى.
 - 3- إعادة تنظيم الاقتصاد الريفي على أسس تعاونية؛ بما في ذلك الخدمات - التسليف - التسويق - التوزيع - التعاون في الانتاج.

- د- الخدمات الاجتماعية وتكافؤ الفرص: التعليم - الصحة - مياه الشرب - الطرق. الضروريات اللازمة للمواطن: الأكل - اللبس - الشرب - التعليم - الصحة - الإسكان - ثم العمل للجميع.

مناقشات الخطة ٦١/١/٢٣

مناقشات الخطة ٦١/١/٢٣

- ١- التفتت عليه سائله في اوله
- ٢- التنظيم الحكومي - القوانين واللوائح والروتين -
- ٣- تبسيط العمل.
- ٤- العمل؛ سياستنا بالنسبة للعمل.
- ٥- التجارة الخارجية.
- ٦- التجارة الداخلية.
- ٧- سياستنا الاشتراكية التعاونية بالنسبة:
 - للعمل؛ الطاقة البشرية.
 - التجارة الخارجية.
 - التجارة الداخلية - التعاون.
 - الزراعة - التعاون - الاصلاح الزراعي.
 - الصناعة.
 - الاسكان؛ التعاون.
 - الصحة؛ التعاون - التأمين الصحي.
 - التأمين الاجتماعي - التعاون.
 - التعليم العام.
 - التعليم الفني.
 - الأجور ..
 - الأجور في المؤسسات العامة.
 - التعيين في المؤسسات العامة.
 - التعامل في المؤسسات العامة.
- ٨- سياستنا بالنسبة لجميع القطاعات من الناحية الاشتراكية التعاونية، ومقاومة الاحتكار والاستغلال.

- ١- يجب ان يستلزم التعاون جميع المنظمات القطاعية والاشغال والادارة.
- ٢- القطاع الصناعي.
- ٣- مؤسسات عام.
- ٤- مؤسسات فلاحية.
- ٥- مؤسسات تجارية.
- ٦- مؤسسات للخدمات العامة.
- ٧- مؤسسات للتعليم.
- ٨- مؤسسات للصحة.
- ٩- مؤسسات للثقافة والترفيه.
- ١٠- مؤسسات للسياحة.
- ١١- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ١٢- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ١٣- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ١٤- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ١٥- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ١٦- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ١٧- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ١٨- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ١٩- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٢٠- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٢١- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٢٢- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٢٣- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٢٤- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٢٥- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٢٦- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٢٧- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٢٨- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٢٩- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٣٠- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٣١- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٣٢- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٣٣- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٣٤- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٣٥- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٣٦- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٣٧- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٣٨- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٣٩- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٤٠- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٤١- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٤٢- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٤٣- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٤٤- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٤٥- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٤٦- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٤٧- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٤٨- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٤٩- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٥٠- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٥١- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٥٢- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٥٣- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٥٤- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٥٥- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٥٦- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٥٧- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٥٨- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٥٩- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٦٠- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٦١- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٦٢- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٦٣- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٦٤- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٦٥- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٦٦- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٦٧- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٦٨- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٦٩- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٧٠- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٧١- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٧٢- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٧٣- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٧٤- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٧٥- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٧٦- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٧٧- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٧٨- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٧٩- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٨٠- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٨١- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٨٢- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٨٣- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٨٤- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٨٥- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٨٦- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٨٧- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٨٨- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٨٩- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٩٠- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٩١- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٩٢- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٩٣- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ٩٤- مؤسسات للخدمات السياحية.
- ٩٥- مؤسسات للخدمات الاجتماعية.
- ٩٦- مؤسسات للخدمات البلدية.
- ٩٧- مؤسسات للخدمات الصحية.
- ٩٨- مؤسسات للخدمات التعليمية.
- ٩٩- مؤسسات للخدمات الثقافية والترفيهية.
- ١٠٠- مؤسسات للخدمات السياحية.

- ١- التقدم في المدة من أول ٥٣ الى أول ٦٠.
 - ٢- التنظيم الحكومي - القوانين واللوائح والروتين -
 - ٣- العمل؛ سياستنا بالنسبة للعمل.
 - ٤- التجارة الخارجية.
 - ٥- التجارة الداخلية.
 - ٦- سياستنا الاشتراكية التعاونية بالنسبة:
 - للعمل؛ الطاقة البشرية.
 - التجارة الخارجية.
 - التجارة الداخلية - التعاون.
 - الزراعة - التعاون - الاصلاح الزراعي.
 - الصناعة.
 - الاسكان؛ التعاون.
 - الصحة؛ التعاون - التأمين الصحي.
 - التأمين الاجتماعي - التعاون.
 - التعليم العام.
 - التعليم الفني.
 - الأجور ..
 - الأجور في المؤسسات العامة.
 - التعيين في المؤسسات العامة.
 - التعامل في المؤسسات العامة.
 - ٧- سياستنا بالنسبة لجميع القطاعات من الناحية الاشتراكية التعاونية، ومقاومة الاحتكار والاستغلال.
- أ - يجب أن يشترك العام في جميع القطاعات؛ للقضاء على الاحتكار والاستغلال والفساد.
- ب- القطاع الصناعي:
- مؤسسات عامة.
 - مؤسسات مختلطة.
 - مؤسسات خاصة.
- ويجب أن لا يترك للمؤسسات الخاصة الميدان للاستغلال والاحتكار، كما يجب التوسع في القطاع العام؛ بحيث يكون هناك توازن بين العام والخاص.

مؤسسات تعاونية صناعية لذوى الحرف
والصناعات الصغيرة.
ج- قطاع التجارة الخارجية.
د- قطاع التجارة الداخلية.
هـ- قطاع البناء.
و- وفى نفس الوقت تغطية الفراغ فى القطاعات
التي كنا نعتمد فيها على المؤسسات الأجنبية:
الآبار.
اصلاح الأراضى.
الكبارى.

الثورة والبنة منه	
الثورة والبنة منه	
١ - الاقتصاد الزراعى والريفى .	
٢ - الانتاج الزراعى (الزبادى)	
٣ - تطوير الريف - إصلاحه أيضا	
٤ - التعاون	
٥ - الثروة الحيوانية (الزبادى)	
٦ - نباتات الزبادى (الزبادى)	
٧ - الثروة السمكية (الزبادى)	
٨ - اعمال الري والصرف	
٩ - القوه الكهربائيه	
١٠ - الصناعه - زيادة الانتاج الصناعى	
١١ - التعدين (الزيادة)	
١٢ - النسيج (الزيادة)	
١٣ - المواصلات	
١٤ - القوه الكهربائيه	
١٥ - الصناعه، زيادة الانتاج الصناعى.	
١٦ - التعدين، (الزيادة).	
١٧ - المواصلات.	
١٨ - العملة الصعبة اللازمة للخطة.	
١٩ - العملة الصعبة اللازمة للاستيراد الاستهلاكى.	

البترول، والبحث عنه.
التعدين، والبحث عن المعادن.
٨- الاقتصاد الزراعى والريفى:
أ- الانتاج الزراعى (الزيادة).
ب- تطوير الريف - الصناعات الريفية.
ج- التعاون.
د - الثروة الحيوانية (الزيادة).
هـ- منتجات الألبان (الزيادة).
و- الثروة السمكية (الزيادة).
٩- أعمال الري والصرف.
١٠- القوه الكهربائيه.
١١- الصناعه، زيادة الانتاج الصناعى.
١٢- التعدين، (الزيادة).
١٣- المواصلات.
١٤- العملة الصعبة اللازمة للخطة.
١٥- العملة الصعبة اللازمة للاستيراد الاستهلاكى.



أفراح الوحدة فى دمشق